جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات
عمادة شئون المكتبات

فيكون كرامة والولاية فانها تقيد القول بالترشا
اوابا وانها كلولاية لانها نيابة السلطان والحل الى حل الن
فان استوائهما الحراس وتوسعة طرق فقا الشهوة
مع وجود لجنة ملاءة كرامة بلا شبهة فانه انتقص صح
لانكح العبد الامراتين وانه احد الرقين لا يوجب نقصه
الدم سواء كانت العصمة مؤنثة وهما لتوجب الاثم
بالقتل الدم لان العصمة المؤنثة بالاباحة بانه والعصمة
بدارة اى بالاجازة بدار الاباحة حتى لو اسلم كافر في دار
الحرب ثبتت له العصمة المؤنثة كالعصمة حتى لو قتله
قاتل باثم ولم تجب عليه الدية والقصاص والعبد فيه
اى في كل واحد من الامرين كالحر اما الاباحة فظاهرة واما
الاجازة بالدار فلانه تيم ما يوجب القرار في هذه الدار
بان اسلم او التزم عقد الذمة وكل واحد منهما ما ثبت
في حق العبد ايضا لان العبد مع مولاه في حكم الدار التي
ثبت فيها حق العبد فحيث صار المولى مجازا بدار الاسلام صار
العبد مجازا بها واما يوثر في عصمة نفي الرق بوجب
تنقيص قيمة الدم فاذا قتل عبدا خطاء وجب قيمته
عشرة الاف درهم ينقص منها عشرة دراهم لان خطر الحر
اكمل من خطر العبد لان كمال خطر الانسان بكمال الانسانية

وهي

وهي تحقق بالحرية المذكورة لان مالكية المال بالحرية ومالكية
النكاح بالذكورة فالاولى منتفية في العبد فيكون ناقصا في الحر
فيجب ان ينقص في الحقيقة وبهذا اندفع ما يكون العبد مثل الحر
في العصمة يقتل الحر بالعبد قصاصا عندنا ولا يقتل عندهم
لان الحر نفسه من كل وجه والعبد ناقص من وجه لعدم اهلية
الكرامات الا ترى ان منع القصاص لعدم المساواة ولا يلزم
عليه قتل الذكر بالانثى مع انها دونه في الكرامات البينة وكذا
ينقص بدل وهو غير دليل لهم الذكور لان ذلك ثبت بالنص
على خلاف القياس وانا نقول نفس العبد معصوم على سبيل
الكمال وبهذا يجب القصاص بقتله اذا كان القاتل عبدا
او لو اختلف العصمة لا وجب القصاص لان ذلك يوجب
شبهة الاباحة والقصاص لا يجب مع شبهة والكرامات
صفة زايدة لا تتعلق القصاص بها وقد وجدت المساواة
في المقوم الاصلي الذي ينبغي عليه القصاص وصح اما ان
المأذون حقه ان تكون الى اصحاب الكمال وهو ان يقال
لانهم ان الولايات منقطعة بالرق بدليل صحة اما ن
الاذون في القتال وهي ولاية وصوله ان يقال انما
صح ايانة لانه باذن مولاه صار شريكا في الغنيمة فتجب
بامر الامام ويرضاه فالاتيان بقدر ما يقع به الاستغناء